الفصل الثامن
الفساد الإدارى

❖ **الأهداف**

ستكون بعد نهاية هذا الفصل قادرا على ما يلي:

1. أن تعرف مفهوم الفساد الإداري.
2. أن تفهم أسباب الفساد الإداري.
3. أن تقارن بين استراتيجيات مكافحة الفساد، ووسائل معالجته.
4. أ أن تطبق هذه المعرفة على الواقع.

❖ **ما هو مفهوم الفساد؟**

كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته، وبشكل عام فان الفساد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

قال تعالى(ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)

وقال تعالي (أن أريد ألا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي ألا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

❖ **ظاهرة الفساد الإدارى:**

- ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد باختلاف تطور مؤسسة الدولة.
- في بلدان العالم الثالث فان فساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاهية الاجتماعية يصل أقصاه، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة

فالفساد قد ينتشر في البنية التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي فيبطئ من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي.

❖ **ماهي مظاهر الفساد؟**

1- الفساد السياسي:

يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة.

➢ **وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في:**

- الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

2- الفساد المالي:

ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص، ومراقبة حسابات و أموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

➢ **مظاهر الفساد المالي في:**

- الرشاوى والاختلاس
- والتهرب الضريبي.
- تخصيص الأراضي
- والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

3- الفساد الإداري:

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

- **وتتمثل مظاهر الفساد الإداري في:**

- عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف.
- تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار.
- الامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل.
- عدم تحمل المسؤولية.
- إفشاء الأسرار الوظيفية.
- الخروج عن العمل الجماعي.

4- الفساد الأخلاقي:

يتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته.

- **مظاهر الفساد الأخلاقي:**

- القيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل.
- أن يجمع بين الوظيفة وأعمال اخرى خارجية دون أذن إداراته.
- أن يستغل السلطة لتحقيق مأربه الشخصية على حساب المصلحة العامة.
- أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

- **<u>مظاهر اخرى للفساد:</u>**

1- الرشوة: هي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول

.

2- المحسوبية: تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة..... الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

3- المحاباة: تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينه

4- الواسطة: هي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة ما، دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق.

5- الابتزاز: الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

6- نهب المال العام: الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

❖ **<u>أسباب تفشي ظاهرة الفساد:</u>**

1- أسباب بيئية اجتماعية خارجية وتنقسم إلى:

أ) أسباب تربوية سلوكية: عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة مثل قبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون.

ب) أسباب اقتصادية: يعاني أكثر الموظفين خصوصا في الدول النامية من نقص كبير في الرواتب والامتيازات، مما يعنى عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة مما يضطر الموظف لتقبل الرشوة ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.

ج) أسباب سياسية: تواجه بعض الدول وخصوصا في الدول النامية تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة كالانقلاب من ديمقراطية إلى ديكتاتورية والعكس الأمر الذي يخلق جواً من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري.

2- أسباب بيئة داخلية (قانونية):

وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل، وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

❖ **<u>أسباب الفساد:</u>**

1- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب و القرابة.
2- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة مما يشجع على الفساد.
3- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
4- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.
5- تدني رواتب العاملين في القطاع العام، وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة للفساد.
6- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في كلا القطاعين.
7- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.
8- استخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة.
9- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق غير مستقيمة للحصول عليها.

❖ **<u>أنواع الفساد الإدارى:</u>**

1- الانحرافات التنظيمية.
2- الانحرافات السلوكية.
3- الانحرافات المالية.
4- الانحرافات الجنائية.

1- الانحرافات التنظيمية:

يقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفية، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، ومن أهمها:

1. **عدم احترام العمل :**ومن صور ذلك (التأخر في الحضور صباحا والخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي -قراءة الصحف واستقبال الزوار- التنقل من مكتب إلى أخر)
2. **امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه** :(رفض الموظف أداء العمل المكلف به – عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخر في أداء العمل)
3. **التراخي:** ومن صور ذلك :الكسل– الرغبة في الحصول على أكبر أجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل) .
4. عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء.
5. **السلبية** (عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار -عدم تشجيع العمل الجماعي) .
6. **عدم تحمل المسؤولية ومن صور ذلك:**(تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى أخر - التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسئولية)

2- الانحرافات السلوكية:

يقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها:

1. **عدم المحافظة على كرامة الوظيفة:** ومن صور ذلك :ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية.
2. **سوء استعمال السلطة :**ومن صور ذلك :تقديم الخدمات الشخصية وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح لأقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم.
3. **المحسوبية:** ويترتب على انتشار الظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.
4. **الوساطة :**يستعمل بعض الموظفين الوساطة كشكل من أشكال تبادل المصالح.

3- الانحرافات المالية:

هي تلك المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

1. مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.
2. **فرض المغارم :**وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض ا لأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.
3. **الإسراف في استخدام المال العام:** ومن صوره (:تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث- إقامة الحفلات والدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات والتهاني والتعازي)

4- الانحرافات الجنائية:

1. **الرشوة.**
2. **اختلاس المال العام**
3. **التزوير.**

❖ **أشكال الفساد الادارى:**

تتعدد مظاهر وصور الفساد الإداري وليمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي.

وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد دون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في كافة بنيان المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

➢ **وينقسم الفساد وفقا لمرتبة من يمارسه إلى:**

1. **فساد أفقي (فساد صغير):** يشمل قطاع الموظفين العموميين الصغار بحيث يتطلب انجاز أية معاملة مهما كانت صغيرة تقديم رشوة للموظف المسئول.
2. **فساد عمودي(فساد كبير):** يقوم به كبار المسئولين ويتعلق بقضايا أكبر من مجرد معاملات إدارية يومية، كما يهدف إلى تحقيق مكاسب أكبر من مجرد رشوة صغيرة.

➢ **يمكن تحديد مجموعة من صور الفساد وأشكاله على النحو التالي:**

1. استخدام المنصب العام من قبل بعض الشخصيات التنفيذية (وزراء، وكلاء، مستشارون) للحصول على امتيازات خاصة كالاحتكارات المتعلقة بالخدمات العامة أو الحصول من آخرين على العمولات مقابل تسهيل حصولهم على هذه الامتيازات دون وجه حق.
2. غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية، كإحالة العطاءات الحكومية على شركات معينة دون إتباع الإجراءات القانونية المطلوبة كالإعلان عنها.
3. المحسوبية والوساطة في التعيينات الحكومية، كقيام بعض المسئولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أ أسس القرابة أو الولاء السياسي.
4. تبذير المال العام من خلال منح تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص أو شركات، بهدف استرضاء بعض الشخصيات في المجتمع.
5. استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح سياسية مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين أو التأثير على قرارات المحاكم، أو شراء ولاء الأفراد الجماعات.

❖ **الآثار المترتبة على الفساد:**

1. أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية.
2. أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي.
3. إثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل.
4. أثر الفساد على النواحي الاجتماعية.
5. تأثير الفساد على النظام السياسي.

1- أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية.

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية.

وتهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى الفئات غير المستحقة، ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يوثر بدورة على الأداء الاقتصادي للدولة.

2- أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي.

الفساد الإداري والمالي له أثار سلبية على النمو الاقتصادي حيث أن خفض معدلات الاستثمار، ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي ويقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية .... ومنها:

1) الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.
2) هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
3) الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
4) هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة.

3- أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل.
يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر **يتم عبر عدة طرق أهمها:**

1) تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا يساعد على تراجع المستويات المعيشية.
2) تهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
3) يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم وجودة هذه الخدمات مما ينعكس سلبيا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

4- أثر الفساد على النواحي الاجتماعية.
يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

ويؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين المجتمع وانتشار الفقر.

5- تأثير الفساد على النظام السياسي.
1) يؤثر على مدي تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية، وفي مقدمتها الحق بالمساواة أو تكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.
2) يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.
3) يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.
4) يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.
5) يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية وهو ما يحول دون وجود حياة ديموقراطية.

6) يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنع مساعداتها.
7) يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

❖ **ما هو الفساد الخارجي؟**

مصدر الفساد الخارجي: الفساد ليس ظاهرة محلية لصيقة بالأنظمة السياسية أو الدول فقط، فقد يكون الفساد عابرا للحدود ومصدره شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية.

❖ **صور الفساد الخارجي:**
تمارس العديد من الشركات العالمية الكبرى التي تمتد عبر الحدود العديد من السلوكيات التي تشكل صورا للفساد الخارجي:

1) كاللجوء للضغط على الحكومات من أجل فتح الأسواق لمنتجاتها، أو من أجل الحصول على عقود امتياز لاستغلال الموارد الطبيعية أو إقامة البنية التحتية.

تظهر هذه السلوكيات الفاسدة لبعض الشركات متعددة الجنسيات خاصة في ظل الدول التي تمر في مراحل انتقالية أو في الأقطار حديثة الاستقلال.

نظراً لما يلحقه الفساد من أضرار ليس على المستوى المحلي فحسب بل أيضا على المستوى الدولي خاصة في ظل التوجه نحو حرية التجارة وحرية المنافسة، فقد لجأت العديد من الدول والمنظمات الدولية والكتل الاقتصادية الدولية إلى إبرام اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد، حيث أعدت الأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية المجلس الأوربي للقانون الجنائي بشأن الفساد، كذلك بادرت بعض الدول الأفريقية لبلورة اتفاقية لمقاومة الفساد.

2) رشوة المسئولين في المناصب العامة لضمان الحصول على هذه الامتيازات، أو لتصريف بضائع فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات.

تساعد الاتفاقيات الدولية على إنجاح جهود مكافحة الفساد في مختلف الدول، كما تضفي الصفة الرسمية على الالتزام الحكومي بتنفيذ مبادئ مكافحة الفساد.

❖ **آليات مكافحة الفساد:**

المحاسبة: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

المساءلة: هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدي نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية، ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم.

الشفافية: هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المواطنين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها)وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

❖ **<u>ماهي استراتيجيات مكافحة الفساد؟</u>**

أن استراتيجية محاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة ومتواصلة ومتنوعة سياسية وقانونية وجماهيرية وذلك على النحو التالي:

تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبد أ الفصل بين السلطات: وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة**.**

بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه: وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه**.**

أعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات: كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا.

تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال: مثل الأسئلة الموجهة للوزراء، وطرح الثقة بالحكومة.

تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم: التي تتابع حالت سوء الإدارة في مؤسسات الدولة، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص: وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة.

إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات: ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة: ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجماعات.

❖ **<u>ما هي وسائل وأدوات معالجة الفساد الإداري؟</u>**

1) تثقيف المجتمع وتنمية الولاء للدولة والقانون**.**
2) نشر التعليم لمعالجة المشاكل الحكومية**.**
3) خلق رأي عام رافض للفساد.
4) التنمية الاقتصادية الشاملة وتكافؤ الفرص**.**
5) القضاء على المركزية**.**
6) تنمية الشريحة المهنية**.**

❖ **<u>الفرق بين الفساد الإداري والمرض الإداري؟</u>**

- المرض الإداري تخلف بينما الفساد الإداري جريمة.

مثال :الواسطة إذا استخدمت للحصول على حق مشروع فهذا دليل على وجود مرض إداري، أما إذا استخدمت للحصول على منفعة غير مشروعة فهذا دليل على فساد إداري ومالي.

- ومن مظاهر المرض الإداري:

أ -سوء البناء التنظيمي . ب -عدم صلاحية القيادة. ج -سوء نظام الاتصال .
د -الترهل التنظيمي. ه – الترهل الوظيفي . و – البيروقراطية.